



بيان

مجلس التعاون الجمركي

بشأن

التجارة الإلكترونية

(بيان باكو)

إن مجلس التعاون الجمركي

نظراً إلى أن التجارة الإلكترونية (E-Commerce) تتيح إمكانية

ضخمة للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأمم،

وأخذاً في اعتباره أن الإنترنت والتجارة الإلكترونية تقتضيان

من الجمارك استجابة مناسبة لمطلب التوفيق بين

التسهيل والرقابة تلبية لمتطلبات التجار مع الحرص على

حماية المجتمع،

ونظراً إلى النمو السريع في التجارة بالإنترنت، وحجم

الإرساليات الناتجة منها يقتضيان اتباع طرق جديدة

للفسخ الجمركي بالحدود،

وأخذاً في الاعتبار أيضاً أن إجراءات الرقابة الوطنية البحتة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، والمواد الممنوعة والمقيدة، والتكنولوجيا، سيكون لها مفعول محدود لأجل الطبيعة العالمية للتجارة الإلكترونية،

وأخذاً في الحسبان أنه نظراً إلى الدور المحوري للجمارك في التجارة الدولية، تلزم سياسة جمركية استراتيجية متماسكة للتجارة الإلكترونية لأجل المشاركة في مناقشات السياسات حول التجارة والضرائب بالمنابر الأخرى،

ورغبةً منه في الإسهام في تطوير هذا النوع الجديد من الاقتصاد، وفي رفع مستوى فاعلية خدمات الجمارك، يدعو أعضائه إلى ما يلي:

- قبول وتنفيذ اتفاقية كيوتو المنقحة بغية إحداث بيئة جمارك إلكترونية حديثة، مبسطة، شفافة، واضحة، فعالة وسريعة،

- قبول توصية منظمة الجمارك العالمية حول استخدام الشبكة العنكبوتية العالمية (WWW) من قبل الجمارك لضمان توفر المعلومات الرسمية من الجمارك بسهولة،
- المساندة والإسهام في الأعمال التي تقوم بها منظمة التجارة العالمية (WTO) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في مجال التجارة الإلكترونية لضمان أن تؤخذ بمرئيات الجمارك في الاعتبار،
- تعزيز التعاون بجهات أخرى معنية بتنفيذ القانون على المستويين الوطني والدولي تلبية للطبيعة العالمية للتجارة الإلكترونية،
- السعي للتعاون والشراكة مع مجتمع الإنترنت على المستويين الوطني والدولي بغية العمل معاً نحو تحقيق مفهوم عالمي مشترك حول الحد الأدنى للمقاييس.